إعداد الصيغة النهائية للمقترح خلال شهر

القانونية النيابية: العفو العام يدخل محطته الأخيرة أمام القادة

كشفت اللجنة القانونية في مجلس النواب عن اتفاق سياسي بتحويل مقترح العفو العام إلى رؤساء الكتل السياسية من اجل مناقشته جيدا والعمل على إقراره في الفترة المقبلة، لكنها أكدت أن الأرضية مناسبة للتصويت عليه،

وطرح مقترح قانون العفو العام للقراءة الثانية في مجلس النواب الأسبوع الماضي ولاقت بعض بنوده رفضا من مختلف الكتل السياسية خصوصا في تحديد المشمولين بالعفو.

□ بغداد / المدى

نائب رئيس اللجنة امير الكناني قال في اتصال هاتفي مع (المدى)، إن "اقرار مقترح قانون العفو العام يتطلب توافقا سياسيا، وبالتالي فإن المقترح سيحال الى رؤساء الكتل السياسية لإبداء ملاحظاتهم على فقراته قبل طرحه للتصويت في مجلس النواب".

وأردف "يكون ذلك بعد ان تستكمل القراءة الثانية التي تم تأجيلها بسبب تزامنها مع الموازنة وان كتلة الاحرار ارتأت تأجيله الى ما بعد التصويت على الموازنة حتى لا يتم الربط بين الاثنين".

وكانت المستشارة في مكتب رئيس الوزراء، مريم الريس قد ألمحت في مقابلة سابقة مع (المدى) "ان الحكومة تعمل على تحويل مقترح العفو العام الى خاص من اجل عدم شمول الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين به"، أمر رحبت به لجنة المصالحة البرلمانية وحسب نائب رئيس اللجنة جبار الكناني الذي قال ان" قانون العفو العام ما ان طبق بشكله وصياغته الحالية سيخلق مشكلة جديدة وإرباكا على المستوى الأمني والسلم الأهلي، معتبرا تشريعه مصادرة لجهود الأجهزة الأمنية، وبالتالي نعدم تحويله إلى خاص".

غير ان الكناني وهو عضو في التيار الصدري اوضح أن "جميع الملاحظات التي طرحها اعضاء مجلس النواب الاسبوع الماضي عند قراءة المقترح قراءة ثانية هي مثبتة لدى اللجنة، وستجرى عملية اعادة صياغة للمقترح بعد استلام ملاحظات قادة الكتل وبالتالي فأننا نحتاج الى مدة شهر على اقل تقدير لوضع الصيغة النهائية للمشروع".

وتابع أن "اللجنة القانونية خاطبت مجلس القضاء الاعلى ووزارة العمل ونقابة الحقوقيين العراقيين ومجلس شورى الدولة ونقابة المحامين بشأن الفقرات الواردة في المقترح وسيتم عرض المقترح للقراءة الثانية بعد طلب رئيس مجلس النواب ذلك من اللجنة ".

ويعد القانون احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهد لتشكيل الحكومة العراقية، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح المالكي لولاية ثانية.

وصوت مجلس النواب العراقي في أيلول الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل الذي تقدمت به الكتلة الصدرية مبدئيا، على ان يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

ويشير مقترح القانون إلى انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه، أو مدينين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

لكن مقترح القانون استثنى الأشخاص المتورطين بجرائم القتل والمخدرات والزنا بالمحارم.

بدوره قال رئيس اللجنة القانونية خالد شواني، امس، أن الارضية بدأت تتهيأ لتشريع قانون العفو العام.

وقال شواني في تصريح لعدد من وسائل الاعلام امس ان قانون العفو العام تمت قراءته القراءة الثانية في مجلس النواب وسيقدم في جلسة ثانية لغرض استكمال النقاش، وهو يحتاج الى فترة لكي يتم اتمام الصيغ النهائية له وقد يستغرق انجازه شهرا من الان بعد ان تحصل صورة من التوافق السياسي بشأنه .

واكد أن القانون يحتاج الى توافق بين الكتل السياسية، لان هناك اختلافا في وجهات النظر لاحظناه خلال القراءة الثانية، معتقدا أن الارضية بدأت تتهيأ لتشريع القانون، لكن ليس بصيغته الحالية، وانما ستجرى عليه بعض التغييرات.

وكان شواني قد كشف عن أن قانون العفو العام سيشمل كافة العراقيين من المدنيين والعسكريين سواء كانوا محكومين بالاعدام او السجن المؤبد او المؤقت او الحبس سواء كانت احكامهم حضورية او غيابية، واستثنى جرائم الارهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الآثار والزنى بالمحارم والاغتصاب واللواط والتجسس على امن الدولة وتزييف العملة والرشوة.

وأوضح أن اللجنة القانونية وافقت على شمول المزورين للشهادات من الموظفين الاعتياديين من الذين ليس لهم مناصب من مدير عام فما دون مراعاة للجانب الإنساني، وأن قانون العفو عن مزوري الشهادات لم يشمل من هم بدرجة مدير عام فما فوق ومن اعضاء المجالس البلدية والمحافظات ومجلس النواب والوزراء.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اكد في تشرين الاول الماضي، وقوفه بشدة في وجه قانون العفو العام ، فيما اعتبر أنه يشكل "انتكاسة" في تاريخ السياسيين والأحزاب، عازياً السبب إلى أن القانون يظهر السلطة التشريعية كأنها مستعدة لإصدار عفو حتى عن المفسدين.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

الجلبي وهدف آخر في مرمى المالكي

تختلف مع هذا الرجل بشدة في السياسة غير انك وسط كل هذا العماء وانعدام الرؤية في العراق، ينبغي ان تعتبر وجوده داخل البرلمان بمثابة "ضربة حظ" لمن اراد اكتشاف بعض ما يجري من هوايل في بيت السلطان العراقي. فقليلون هم من يعلم بتلك الهوايل واقل منهم من يجرؤ على قول الاشياء، واقل بكثير من يبوح بتلك الامور بطريقة رصينة ومؤثرة.. وخلاصة هذا القليل احمد الجلبي.

وقد كتبت عن لابتوبه قبل نحو سنة حينما اتاح لنا ان نطلع على مجموعة وثائق تكشف استهتار السلطة التنفيذية بالقانون اثناء انفاقها مليارات الدولارات بشكل غير قانوني وبعيدا عن اذن البرلمان.

اما في ندوة صحيفة المدى التي حضرناها صباح الاحد، فإن الجلبي كشف لنا عن تفاصيل تفسر ببساطة لماذا تحول العراق الى عملاق مالي مصاب بالدوار لا يعرف كيف يحل مشاكله بكل المليارات المبعثرة التي ينفقها على نفسه.

الجلبي يتحدث بسرور عن نجاح نادر للبرلمان في احباط محاولة للحكومة ارادت بها ان تتخلص مرة واحدة والى الابد من عبء نحو ٥٠ مليار دولار جرى انفاقها بشكل غير قانوني خارج الموازنات وبدون اذن البرلمان، وايضا بطريقة مليئة بالاخطاء الكبرى.

لقد انكشف ان الحكومة تنفق خارج قانون الموازنة مليارات كثيرة كل سنة، ولم يكن ممكنا كشف ذلك لولا جهود البنك الدولي ولجنة تقصي الحقائق التي يرأسها الجلبي في البرلمان، ولذلك اعترفت حكومة نوري المالكي لاول مرة بهذا ثم ارادت حله عبر وضع المادة ٢٥ في قانون الموازنة والتي تنص "بكل براءة" على اطفاء كل تلك المبالغ، واعتبارها سلفا "قانونية" جرى انفاقها "للصالح العام" برغم انها انفقت من دون علم السلطة التشريعية، وبرغم ان طريقة انفاقها زخرت بالاخطاء والهدر والارتجال والبحث عن اهداف دعائية وسياسية سريعة.

وحسب ما افاد الجلبي فإن البرلمان وديوان الرقابة المالية الذي يرأسه رجل يستحق التقدير هو عبد الباسط تركي، نجحا في حالة نادرة في وضع كرة داخل مرمى حكومة المالكي وإلغاء هذه "المادة البريئة"، واقترحوا بديلا سيعكر مزاج فريق رئيس الحكومة شهورا طويلة وهو التحقيق التفصيلي في كل مليار جرى انفاقه بشكل غير قانوني من المليارات الخمسين التي كان يمكن لو انفقت بشكل صحيح ان تبني لنا ٥٠ محطة كهرباء تسد عجزنا في الطاقة لعشرين عاما اخرى... في وقت تبكي الحكومة لانها لا تجد المال الكافي لاصلاح الكهرباء.

اما التفاصيل الاخرى فهي تفسر ببساطة مؤلمة كيف يجري العبث بمليارات النفط على طريقة طفل قاصر يمنح كمية كبيرة من المال لتدبير امور العائلة. وفي واحدة من "فضائح" الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٩ وهي فقرة قرأها الجلبي على جمهور ندوة المدى، يقول ديوان الرقابة المالية الذي يروق لي ان اصفه دوما بأنه "احسن صحفي بالعراق"، ان وزارة التجارة قامت مرة بشراء ٣ اضعاف ما يحتاجه العراق من زيت الطعام، بضعفي الاسعار العالمية، بينما لم يكن لديها مال يكفي لشراء السكر. اي انها اهدرت نحو مليارى دولار في شراء زيت لا تحتاجه البلاد بضعف السعر العالمي، بينما لم تشتر مادة السكر... وحين تواجه هذه الحقيقة بألف لماذا، تكتشف ان معظم ملفات الامن والاستخبارات والصحة والتربية والطاقة، تدار بهذه الطريقة من الهدر والفساد الذي يقوم على اساس محاباة هذه الشركة او ذلك السياسي او هذه الطائفة او تلك الدولة الجارة المؤمنة التي تأخذ مليارانتا كأرباح غير مشروعة، وتعيد تصديرها الينا على شكل دعم للقتلة والمهووسين بالدم وعقائد الكراهية، ممن يعرضون انفسهم كجماعات تحارب الكفر والارهاب وتريد صالح الوطن والمواطن.

كم من الاسرار اخفيت فيك ايها الوطن.. وكم من الكذب يجري انتاجه يوميا كتعويذة شريرة يكتبها ساحر أفاق.. اكتشف مرة ان من السهل خداع الجمهور! ولكن الى متى، أليس حبل الكذب قصير كما يقولون؟

مجلس الوزراء يتم التقرير النهائي لمطالب الأنبار

صلاح الدين تترك إقليمها: بغداد أنهت ٨٠٪ من مشاكلنا

شيوخ عشائر صلاح الدين خلال مقابلة مع رئيس الوزراء... ارشيف

ذكرت الحكومة المحلية في صلاح الدين أن ٨٠ بالمئة من المشاكل التي كانت تعانيها المحافظة واتخذت قرار الإقليم بسببها، قد تم حلها من خلال التعاون مع رئيس الوزراء نوري المالكي، مشددة على أن موازنة المحافظة تمت مضاعفتها.

يأتي ذلك في وقت أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن انجاز تقريرها النهائي عن مطالب أهالي محافظة الأنبار والبالغ عددها ١٨٧ مطلبا.

□ بغداد /المدى

وكانت صلاح الدين قد اعلنت نهاية العام الماضي الاقليم، ولكن رئيس الوزراء نوري المالكي رفض الطلب، بالمقابل فأن عضو مجلس محافظة الانبار مزهر الملا قال في تصريح سابق لـ(المدى) "إننا ذاهبون للإقليم برغم وعود المالكي لشيوخ عشائرنا فتجاربنا السابقة معه تدل على عدم جدية في ايجاد حلول لمشاكلنا".

وقال محافظ صلاح الدين احمد الجبوري في تصريحات صحفية امس "هناك الكثير من القرارات وصلت من الحكومة المركزية الى المحافظة واليوم بدأت الإجراءات التنفيذية لها ومنها صلاحيات الأراضي والموازنة والتعيين وإيقاف الاستملاك في سامراء والاجتثاث والأجهزة الأمنية المنحلة وهناك أيضا الكثير من القرارات لهذه الأسباب تم طلب التريث.

وأعرب الجبوري عن آماله في ان تتعاون بغداد اكثر مع الحكومة المحلية، وقال "وبهذا الشكل سنتخذ قرار العدول عن الإقليم وليس التريث به فحسب".

وتابع المحافظ " أن مدينتنا دائما تنادي بالوحدة وهي ضد الدستور الحالي وأعطت شهداء حتى لا يتم التصويت على الدستور وهذه الفقرة خصوصا فيما يتعلق بالفدراليات لكن عندما رأت المحافظة ظلما كثيرا وإجحافا من المركز أقدمت العشائر وطلبت من مجلس المحافظة التصويت على أن تكون إقليما" .

وكشف الجبوري " ان مجلس الوزراء قد حل أكثر من (٨٠ ٪) من هذه الأسباب التي كانت تعانيها محافظة صلاح الدين وميزانية المحافظة الآن قد زادت أكثر من مرتين غير الموازنة الاستثمارية من الوزارات أيضا اليوم كل حقوق المحافظة من الوزارات قد منحت للمحافظة" ، مشيرا الى إن التهميش الذي كان موجودا للمحافظة انتهى بعد لقاء المحافظة مع رئيس الوزراء ومجلسه"، متوقعا ان تترجم الحلول التي وضعت على ارض الواقع"، كما أشاد بموقف شيوخ عشائر المحافظة وقال "ان التريث في إعلان الإقليم ينم عن تمسك عشائر صلاح الدين بوحدة البلد وبدعم الحكومة المركزية والقمة العربية لإنجاحها وعودة العراق إلى الصف العربي" .

اما محافظة الانبار، فقد اكدت مصادر مقربة من رئيس الوزراء انهاء جميع مشاكلها التي وضعت في ١٩ ملفا. وقال مدير عام دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء محمد طاهر التميمي في بيان تلقت وكالة (المدى) نسخة منه امس الاحد ان "التقرير تضمن ١٩ ملفاً حيث جرت مفاتحة الجهات القطاعية"، مضيفا ان "التقرير نظم على ضوء المطالب بين سياسية وخدمية وإدارية وقانونية ، وجرى تبويبها الى ثلاثة أصناف وهي مطالب عامة ومطالب مجلس المحافظة فضلاً عن مطالب المزارعين" .

وأضاف التميمي أن "المطالب الخدمية شكلت ١٤٪ اما الإدارية والقانونية فنسبتها ٨٪ وبلغت نسبة المطالب السياسية ٧٨٪ .وشكلت مطالبات مجلس المحافظة الخدمية منها ٢٧٪ اما الإدارية والقانونية فنسبتها ٥٠٪ وبلغت نسبة المطالب السياسية ٢٣٪ " .

وعن مدى استجابة الجهات الرسمية لهذه المطالب قال التميمي ان "وزارة الزراعة احتلت المرتبة الأولى في سرعة الانجاز فخلال ١٢ يوما بلغت النسبة ٩٣٪ تلتها وزارة الصناعة والمعادن بنسبة بلغت ٧٨٪ ثم الموارد المائية بالمرتبة الثالثة بسرعة انجاز بلغت ٧٦٪ اما وزارتا الكهرباء والنفط فقد بلغت نسبة انجازهما ٧٥٪ ووزارة الثقافة بنسبة ٧١٪ وجاءت وزارة الداخلية بالمرتبة الأخيرة حيث حققت ٤٪ فقط"

الحكومة: سندفع مستحقات طهران بعيداً عن العقوبات الدولية

□ بغداد / المدى

تسعى الحكومة للحصول على استثناء من الولايات المتحدة لدفع مستحقات كهرباء مستوردة من جارتها إيران التي فرضت على مصارفها عقوبات اقتصادية، يأتي ذلك في وقت أكدت خفض صادراتها من النفط الى الأردن، الأمر الذي اعتبرته لجنة الطاقة في مجلس النواب تضييقا على خناق العراقيين المتواجدين هنا.

وأعلن بيان صادر عن وزارة الكهرباء العراقية تلقت (المدى) نسخة منه ان وفدا من الوزارة زار مؤخرا طهران لاجراء مباحثات حول عملية استيراد الكهرباء من ايران.

وقال المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس ان الوفد "ناقش موضوع الديون المترتبة على العراق لايران عن استيراد الطاقة، والتي تراكمت بسبب الحظر المفروض على ايران"، وفقا لما جاء في البيان.

وأضاف المدرس ان "الوفد العراقي ابلغ الجانب الإيراني بوجود جهود عراقية للحصول على استثناء من الجانب الاميركي لحسم هذا الموضوع".

وتخضع ايران لعقوبات دولية وأوروبية واميركية على خلفية برنامجها النووي المثير للجدل.

ويعاني العراق نقصا شديدا في الكهرباء حيث يحتاج الى ١٤ الف ميغاواط ينتج سبعة آلاف منها.

ويستورد العراق الف ميغاواط من ايران عبر اربعة خطوط.

وقال المدرس ان "الجانبين اتفقا على زيادة الطاقة الى ١١٥٠ ميغاواطا، ستوزع بين خطوط الربط الاربعة قبل اشهر الصيف المقبل".

وعلى سياق متصل، اعلنت وزارة النفط ، ان العراق يصدر إلى الاردن ٦ الاف ب/ي بدلاً من ١٠ الاف ب/ي من النفط الخام عن طريق الناقلات عبر الحدود بين البلدين.

وقال المدير العام لشركة تسويق النفط الوطنية (سومو)فلاح جاسم العامري،إن "العراق يصدر اليوم ٦ الاف ب/ ي يوميا الى الاردن، وقد انخفضت هذه الكمية بعد ان كان يصدر ١٠ الاف ب/ ي وبسعر السوق العالمي نفسه من دون اي تخفيض في الاسعار، وعن طريق الناقلات المارة عبر الحدود بين البلدين".

وأضاف ان "الحكومتين العراقية والأردنية كانتا قد وقعتا في وقت سابق على رفع الصادرات النفطية إلى ١٥ الف ب/ ي الا ان ذلك لم يتحقق بسبب مشاكل فنية وإدارية" مشيراً إلى ان "شركة سومو تعمل على توسيع الاسواق العالمية للنفط العراقي خلال المرحلة المقبلة التي تسعى فيها الوزارة الى رفع الصادرات النفطية الى مليونين و٦٠٠ الف ب/ ي".

وكشفت وزارة النفط العراقية عن ان ٦٠٪ من النفط الخام يصدر للاسواق الآسيوية العالمية، مؤكدة ان العراق يفضل السوق الآسيوية على الاميركية لعدم تحمل العراق اموال نظام النقل (الترانزيت).

غير ان عضو لجنة النفط والطاقة النيابية عدي عواد قال ان" تضييق الخناق على الاردن فيما يخص الوقود يعد تضييقا على العراقيين المتواجدين في الاردن".

ونقلت عدد من وسائل الاعلام عن عواد قوله الأحد ان"العراق ينظر الى دعم الاردن بالوقود من باب ان هناك عددا كبيرا من الجالية العراقية المقيمة في الاردن لذلك فمن واجب العراق دعمهم".